المحور السابع: السوق النقدي

1-تعريف السوق النقدي:

هو الشق الثاني لسوق المال ويتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال السماسرة، البنوك التجارية، وبعض الجهات الحكومية التي تتعامل بها، وتعتبر الأوراق المالية هنا صك مديونية تعطي لحاملها الحق في استيراد مبلغ من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر، وعادة لا تزيد مدتها عن السنة، غير أنه يمكن التخلص منها في أي وقت وبحد أدنى من الخسائر أو دون خسائر على الإطلاق وذلك نظرا لضمان عملية السداد.

وتميز السوق النقدية بقدرتها في تجميع المدخرات السائلة وفي خلق الاستثمارات قصيرة الأجل، وينحصر استحقاق الأوراق المالية المتعامل بها في هذه السوق بين يوم واحد إلى سنة واحدة، إلا أنه في المألوف عادة ما تكون (91) يوم أو أقل، وتمثلها حوالات الخزينة التي تصدرها الدولة والتي يرغب فيها المستثمرون الذين لا يفضلون المخاطرة لأنها بعيدة- نسبيا -عن المخاطر رغم انخفاض العائد عليها.

وتلعب المصارف التجارية دورا كبيرا في هذه السوق إضافة إلى البنك المركزي، إلا أن دور المستثمرين الأفراد يكون محدودا وضعيف في هذه الأسواق بسبب انخفاض العائد على الأوراق المطروحة للاستثمار والمتداولة في هذه السوق.

وبشكل عام فالسوق النقدية تمتاز بدرجة مرتفعة من الأمان وبقدر كبير من السيولة، بالإضافة إلى المرونة العالية، ومن أجل ذلك يتميز استثمار الأموال فيها بسهولة استردادها عند الحاجة إليها سواء كان ذلك لقصر ميعاد استحقاقها أم لسهولة تحويل الأصول المستثمرة فيها لهذه الأموال

2- مزايا السوق النقدي

أ -مرونته العالية : فمعظم الصفقات المالية التي تتم فيه تحدث في السوق الثانوي، وبإجراءات مبسطة تخفض تكاليف هذه الصفقات .كما أن الفاعلين فيه هم المؤسسات المالية (البنك المركزي، البنوك التجارية، صناديق الاستثمار..إلخ)، ولأنه بطبيعته سوق للمعاملات التي تقل مدتها عن سنة، فهو يتميز بالسيولة العالية وتدني درجة المخاطر فيه.

ب -تدني درجة المخاطر النقدية :ينشأ تدني درجة المخاطر النقدية عن احتمالات انخفاض أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه، ونظرا لكونها قصيرة الأجل، لذا تترك التغيرات الحادثة في أسعار الفائدة أو نتيجة أية متغيرات اقتصادية أو مالية أخرى آثارها محدودة على أسعارها السوقية، مما يجعل قيمتها عند الاستحقاق شبه مؤكدة .

ج -تدني درجة مخاطرة الدين :ترتبط حتمال عجز المدين عن الوفاء بدينه عند استحقاقه، وفي سوق النقد حيث الأدوات المتداولة فيه صادرة عن مؤسسات ذات مراكز ائتمانية قوية كالبنوك المركزية، البنوك التجارية، أو المؤسسات الحكومية، فإن مخاطر التعثر أو عدم السداد جد منخفضة .

3-وظائف السوق النقدي:

بالنظر للمزايا التي يتمتع بها السوق النقدي فإنها تؤدي دورا فعالا على مستوى الاقتصاد القومي من عدة زوايا. فبالنسبة للسياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي، يساعد السوق النقدي في تخطيط السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بتغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ما يمكنه من التحكم في احتياطات البنوك التجارية التي تعتبر فاعلا رئيسيا في سوق النقد. إن التحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل يساعد بدوره - ولو بشكل غير مباشر - في توجيه أسعار الفائدة طويلة الأجل. ومن أدوات السياسة النقدية التي يعتمد البنك المركزي على سوق النقد لتنفيذها هي سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

إن توفر سوق نقدي فعال يمكن من إيجاد سيولة عالية للأصول المالية قصيرة الأجل .هذا من شأنه أن يخفض تكاليف التمويل قصيرة الأجل، والذي يزيد معدل دوران رأس المال العامل لدى المشروعات الاقتصادية، بما ينعكس إيجابيا على الطاقة الإنتاجية لهذه المشروعات، ويؤدي في المحصلة النهائية إلى الانتعاش الاقتصادي.

4-المتدخلون في السوق النقدي:

البنك المركزي :يلعب الدور الرئيس في السوق النقدي، والذي من خلاله يؤدي وظيفته الأساسية المتمثلة في إدارة السيولة للوحدات الاقتصادية في المجتمع، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي، وكذا تنفيذ السياسة النقدية بحسب الأوضاع الاقتصادية في البلد.

البنوك التجارية :هي مؤسسات مالية، وظيفتها الرئيسية قبول الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل، كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى (التحويلات، صرف العملة، الكفالات...الخ) تدخل في سوق النقد من خلال قيامها بدور مقرض أو مقترض بحسب الحاجة، فهي تقترض من البنوك (سوق ما بين البنوك) والمؤسسات المالية الأخرى عند حاجتها لسيولة طارئة، لمدة قصيرة جدا (يوم واحد على سبيل المثال)، كما تدخل مقرضة بغرض استثمار ما لديها من فوائض سيولة للحصول على عوائد شبه مضمونة.

شركات الوساطة المالية :تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.

صناديق الاستثمار : هي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي في الأوراق المالية، حيث تجمع الأموال من أصحاب الفوائض المالية الراغبين في استثمار تلك الفوائض، ومن تم استثمارها في مختلف أشكال الأدوات المالية (أسهم، سندات، وحدات السندات العقارية..إلخ) من خلال إدارة متخصصة، وتدخل صناديق الاستثمار إلى سوق النقد بغرض تنويع محافظها والاستثمار في أدوات ذات درجة سيولة عالية قد تحتاجها في إدارة السيولة.

شركات الاستثمار :يقوم نشاطها في الأساس على تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء (أفراد، شركات، بنوك..إلخ)، وتدخل سوق النقد لاستثمار جزء من محافظها في أدوات سائلة فضلا عن تحقيق عوائد شبه مضمونة.

5-أدوات السوق النقدي:

سندات الخزانة :لها سيولة عالية، وتعتبر أداة استثمارية قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسهولة وبأقل كلفة، وتستخدم أساسا في تمويل العجز المؤقت بموازنة الدولة، حيث يكون البنك المركزي وكيلا عن الحكومة بإصدار هذه السندات وبيعها للمتعاملين بخصم من القيمة الاسمية، وتتراوح مدتها ما بين شهر وسنة.

شهادات الإيداع :تصدر البنوك التجارية شهادات الإيداع لصالح عملائها الراغبين في اقتناء أدوات مالية قابلة للتسييل، حيث يمكن بيعها في السوق الثانوية إذا كانت قابلة للتداول، وعائدها غالبا ما يكون أعلى من العائد المستحق على سندات الخزانة نظرا لارتفاع درجة خطرها، وتستحق الدفع في تاريخ معين وبسعر فائدة محدد، وتتأثر بالسياسة النقدية وفقا لسعر الفائدة.

اتفاقيات إعادة الشراء :هي عبارة عن عملية للحصول على الأموال عن طريق بيع وإعادة شراء متزامن لأوراق مالية، يكون فيها البيع حاضرا والشراء في وقت لاحق، وبالتالي فهي تمثل أسلوب إقراض مضمون وقصير الأجل.

الأوراق التجارية :هي مستند كتابي يحدد شكله في العادة القانون التجاري، ويتضمن التزاما بدفع مبلغ نقدي معين يستحق الأداء بمجرد الاطلاع، أو في أجل قصير لا يتجاوز في العادة 270 يوما .تتميز بكونها قابلة للتداول بالطرق التجارية ويقبلها العرف كأداة للوفاء تقوم مقام النقود، حيث لا تنطوي على أية ضمانات بالسداد إلى سمعة الشركة المصدرة وقوتها الائتمانية، وتصدر في العادة من الشركات القوية التي تتميز بمراكز مالية قوية وسمعة طيبة.